

الباب الثاني

• المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض والمحاكم الشرعية في دعاوى طلاق المصريين المسلمين ومن في حكمهم؛
أولاً: الطلاق للضرر وسوء العشرة .

(أ) في قضاء النقض .

(ب) في قضاء المحاكم الشرعية .

ثانياً: الطلاق للغيبة في قضاء النقض .

ثالثاً: الطلاق لعدم الإنفاق في قضاء المحاكم الشرعية

رابعاً: الطلاق للغيبة ؛

(أ) في قضاء النقض .

(ب) في قضاء المحاكم الشرعية .

خامساً: الطلاق لجس الزوج .

تعليق .

سادساً: التفريق للزوج بأخرى .

تعليق .

المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في دعاوى التفريق وبطلان الزواج لدى المصريين غير المسلمين ؛

أولاً: الأقباط الأرثوذكسي . ثانياً: الأرمن الأرثوذكسي .

ثالثاً: اليهود . رابعاً: الانجيليين .

(١) بطلان الزواج وانحلاله لدى الطوائف الكاثوليكية .

(٢) الطلاق بالإرادة المنفردة لدى المصريين غير المسلمين في قضاء محكمة النقض .

(٣) يجوز الحكم بالطلاق للضرر وسوء العشرة لزوجين غير مسلمين يدينان معا

بوقوع الطلاق ولو كانت الأسباب غير التي وردت في الكتب الكنسية . أسانيد هذا

الرأى عند المؤلف .

الباب الثانى

الفصل الأول

المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض والمحاكم الشرعية فى دعاوى طلاق المصريين المسلمين ومن فى حكمهم

أولاً: الطلاق للضرر وسوء العشرة؛

(أ) فى قضاء النقض؛

١- معيار الضرر المشار إليه فى المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض معيار شخصى لا مادى، كما أن النشوز لا يمنع من نظر دعوى التطليق.

(نقض جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧ السنة ١٨ العدد الثانى ص ٦٩٧).

٢- (أ) الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين معياره شخصى لمحكمة الموضوع سلطة تقديره، لا يشترط أن تكون الحالة مؤساً منها.

(ب) جواز اقامة حكم الطلاق للضرر على وقائع لاحقة لرفع الدعوى.

(نقض جلسة ٢٦/٦/١٩٧٤ الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق أحوال شخصية السنة ٢٥ ص ٤٢٨).

٣- اقرار الزوجة فى دعوى الطاعة باستعدادها للاقامة مع زوجها ليس بحجة عليها فى دعوى التطليق المقامة منها ضده، ولا تكشف عن عدم استحالة العشرة بينهما.

(نقض جلسة ١٠/٥/١٩٧٨ الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق أحوال شخصية السنة ٢٩ ص ١٢١٧).

٤- ادعاء الزوج فى دعوى التطلق بأن زوجته كانت على علاقة غير مشروعة به وحملت منه قبل الزواج أمر لا يقتضيه حق الدفاع. وجوب القضاء بالتطلق فى هذه الحالة لانطواء ذلك الادعاء على مضارة لا يمكن معها استدامة العشرة الزوجية.

(نقض جلسة ٥/٦/١٩٧٤ الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق أحوال شخصية السنة ٢٥ ص ٩٧٩).

٥- لئن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف فى موضوعها وفى سببها عن دعوى التطلق لاختلاف المناط فى كل منهما الا أنه لا تريب على محكمة الموضوع وهى بصدد بحث الضرر فى دعوى التطلق أن تستعين بما يتبين لها من وقائع متصلة به فى دعوى الطاعة.

(نقض جلسة ٥/١١/١٩٧٥ الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٢ ق أحوال شخصية السنة ٢٦ ص ١٢٦٦).

٦- تراخى الزوج عمدا فى الدخول بزوجه والاستقرار فى حياة زوجية طوال أربع سنوات ضرب من الهجر يتحقق به الضرر تعلله بعدم وجود مسكن مناسب لا أثر له، استتجاره مسكنا بعد تحقق الضرر لا يحول دون الحكم بالتطلق.

(نقض جلسة ٢١/٣/١٩٧٩ الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية السنة ٣٠ ص ٩٠٦).

٧- تشترط المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للقضاء بالتطلق للضرر عجز القاضى عن الاصلاح بين الزوجين ولم ترسم طريقا معينا لمحاولة الاصلاح ولم توجب حضور الزوجين بشخصيهما أمام المحكمة عند اتخاذ هذا الاجراء ويكفى لاثبات عجز المحكمة عن الاصلاح بين الزوجين عرض الصلح على الزوجة ثم رفضه منها ولو لم يعرض الصلح على الزوج.

(نقض جلسة ٢٣/٢/١٩٨٨ الطعن رقم ٨٤ لسنة ٥٥ ق أحوال شخصية).

٨ - مثول الزوجين بشخصيهما أمام المحكمة غير واجب اذ يكفي حضور الوكيلين المفوضين بالصلح عنهما ورفض أحدهما الصلح.

(نقض جلسة ١٢/٢/١٩٧٥ الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق أحوال شخصية السنة ٢٦ ص ٣٧٨).

٩ - التفويض في الصلح مفادة أيضا التفويض برفضه.

(نقض جلسة ٥/٣/١٩٨٠ الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق أحوال شخصية السنة ٣١ ص ٧٥٢).

١٠ - لا محل لعرض الصلح مرة أخرى أمام محكمة الاستئناف.

(نقض جلسة ١٨/٥/١٩٨٢ الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق أحوال شخصية السنة ٣٢ ص ٥٣٤).

١١ - النص في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الاحوال الشخصية يدل على أن من حق الزوجة أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التظليق لذات السبب وهو الضرر على أن تستند في الدعوى الثانية إلى وقائع مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها...

لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الموضوع مختلف في الدعويين لأن الدعوى الأولى رفعت عن الوقائع السابقة عليها، أما الدعوى الماثلة فهي عن واقعة أخرى استجدت بعد صدور الحكم في الدعوى الأولى، اذ حدثت عند انصراف المطعون عليها عقب نظر الاستئناف المرفوع عن دعوى الطاعة، ولما كان من حق المطعون عليها أن ترفع دعاوها بالتظليق عن هذه الواقعة الجديدة لتدفع عن نفسها الضرر الذي ادعت وقوعه أثناء قيام الحياة الزوجية دون أن يلزم لذلك أن تكون مقيمة مع زوجها فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون.

(نقض جلسة ٢٠/٢/١٩٧٤ الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية السنة ٢٥ ص ٣٧٩).

(والطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٧ ق أحوال شخصية جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٨٩).

١٢- المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر فى معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ شخصى لا مادى، وتصويره بما يجعل دوام العشرة مستحيلا أمر موضوعى متروك لقاضى الموضوع، وتختلف باختلاف بيئة الزوجة ودرجة ثقافتها والوسط الاجتماعى الذى بينهما وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن العشرة لا يمكن أن تدوم بين الزوجين المتنازعين بعد أن وصل الأمر إلى حد اتهامها وأهلها بالسرقة وتعددت الخصومات القضائية بينهما فليس فيما خلص إليه الحكم ما يعاب.

(نقض جلسة ١ / ١١ / ١٩٧٨ الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية).

١٣- التطبيق للضرر الذى تحكمه المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مستقى من مذهب المالكية ولم يعرف المشرع المقصود بالاضرار المشار إليها فيها، واقتصر على وصفه بأنه مما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما، وإذا كان المقرر أنه إذا أطلق النص فى التشريع وجب الرجوع إلى مأخذه وكانت مضاره الزوج وفق هذه المذهب تتمثل فى كل اىذاء للزوجة بالقول أو، بالفعل بحيث تعد معاملة الرجل فى العرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المرأة، ولا تطبيق الصبر عليها فهى بهذه المثابة كثيرة الاسباب متعددة المناحى متروك تقديرها لقاضى الموضوع، مناطها أن تبلغ المضارة حدا يحمل المرأة على طلب الفرقة.

(نقض جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٨١ الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ ق أحوال شخصية السنة ٣٢ ص ١٨٣٤).

١٤- الحكم بتطبيق الزوجة للضرر. وجوب أن يكون الضرر راجعا إلى فعل الزوج. اقامة الحكم قضاءه على استمرار الشقاق بين الزوجين دون معرفة المتسبب فيه قصور.

(نقض جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٧٩ الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية).

١٥- لا يفرق القانون بين الزوجة المدخول بها وغير المدخول بها فى طلب التطلاق للضرر فتسمع الدعوى به من كليهما.

(نقض جلسة ٩/٤/١٩٨٥ الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية).

١٦- لما كان المعوّل عليه فى مذهب المالكية المتخذ مصدرا تشريعا لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه يجوز للزوجة أن تطلب التفريق إذا أضرارها الزوج بأى نوع من أنواع الايذاء المعتمد سواء كان ايجابيا كالتعدى بالقول أو بالفعل أو سلبيا كهجر الزوج لزوجته ومنعها مما تدعو إليه الحاجة الجنسية فإن ثبوت واقعة هجر الطاعن لزوجته المطعون ضدها فى الفراش تكفى وحدها للحكم بالتفريق.

(نقض جلسة ٥/٣/١٩٨٠ الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٨ ق أحوال شخصية).

١٧- اعتداء الطاعن على المطعون عليها بالطريق العام وانفراط عقدها وتلويث ملابسها وتجمهر المارة حولها فيه تجاوز لحق التأديب الشرعى بمراعاة البيئة التى يتمى اليها الخصمان المتداعيان، فاذا انتهى الحكم إلى ذلك فلا سلطان عليها فى ذلك طالما كان استخلاصه سائغا.

(نقض جلسة ٩/١١/١٩٧٧ الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ ق أحوال شخصية).

١٨- البيئة فى دعوى الطلاق للضرر- وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تكون من رجلين أو رجل وامرأتين ولا تقبل الشهادة بالتسامع فى دعوى الطلاق للضرر.

(نقض جلسة ٥/٦/١٩٧٤ الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق أحوال شخصية السنة ٢٥ ص ٩٧٩).

١٩- يكفى فى ثبوت اضرار الزوج بزوجته أضرارا يدل على عدم أمانته على نفسها ومالها أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل واقعه من الوقائع التى تشكل هذا الايذاء، اعتبارا بأنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هى تمثل فى مجموعها سلوكا تتضرر منه الزوجة.

(نقض جلسة ٢٤/٦/١٩٨٦ الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٥ ق أحوال شخصية).

ملحوظة: أن تشهير الزوج بزوجه وطعنه في شرفها لا يستلزم أن يكون ذلك في حضور الزوجة وفي مواجهتها، بل يجوز أن يتم ذلك في غيبتها ومن ثم يجوز للزوجة المقيمة خارج البلاد أن تطلب الطلاق من زوجها المقيم داخل البلاد لتشهيرها والاساءه الى سمعتها ينشر ما يحط من كرامتها ولو لم تكن هي داخل البلاد.

٢٠- من المقرر في الفقه الحنفي أنه إذا كان المشهود به قولاً محضاً فإن اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان لا يمنع من قبول الشهادة.

(نقض جلسة ١٩٧٤/١/٩ الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية السنة ٢٥ ص ١٣٥).

٢١- إذا كان البين من الاوراق أن الشاهد الثاني من شاهدى المطعون عليها وأن شهد بأن الطاعن تهجم على زوجته المطعون عليها في حضوره حال وجوده في منزلها الا أنه لم يفصح عن كيفية حصول التهجم المشهود به، وما إذا كان قد تم بالقول أو بالفعل حتى تقف المحكمة على حقيقة ما صدر من الطاعن تجاه المطعون عليها، وتقدر ما فيه من اساءه لها وتضرر امثالها منه، فإن شهادته لا يتوافر بها نصاب الشهادة على المضاره التي شرع التفريق بين الزوجين بسببها واذا أيد الحكم المطعون فيه رغم ذلك ما قضى به الحكم المستأنف من تطبيق المطعون عليها على زوجها الطاعن على سند مما شهد به شاهداها، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون.

(نقض جلسة ١٩٨٣/١/١٨ الطعن رقم ٣١ لسنة ٥١ ق أحوال شخصية).

٢٢- لما كان البين من اقوال شاهدى المطعون ضدها أنه لا خلاف بينهما في أن سبب النزاع بين الطرفين عدم اعداد مسكنا للزوجيه وتقاعسه عن الدخول بالمطعون عليها وهجره لها، وكان الهجر من ذاته من اشد ضروب الايذاء الذي يلحق بالزوجه وتتضرر منه مما لا يؤثر في جوهر الشهادة عدم تصريح الشاهد بوقوع ضرر بسبب الهجر فإن الحكم المطعون فيه اذ قبل شهادة شاهدى المطعون عليها واقام قضاءه بالتطبيق على سند مما استخلصه منها من اضرار الطاعن بالمطعون عليها بعدم الدخول بها وهجره لها لا يكون قد خالف القانون أو عابه الفساد في الاستدلال ويكون النعى على غير اساس.

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٤ ق احوال شخصية جلسته ١٤ / ٥ / ١٩٨٥).

٢٣- الحكم على المطعون ضده بغرامة عشرون جنيها لاحتوائه بالطاعنة بالإصابات الموصوفة في التقرير الطبي والتي يحتاج العلاج لمدة لا تزيد عن عشرين يوما، يكفي وحده لثبوت الضرر الذي يجوز للزوجة طلب التطبيق بسببه.

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٧ ق احوال شخصية جلسته ٢٨ / ٣ / ١٩٨٩).

٢٤- اتهام الزوجة بارتكاب الجرائم يعد اضرارا بها يستحيل معه دوام العشرة بينهما ويكفي للحكم بتطليقها ولا يغير من ذلك أن التبليغ من الحقوق العامة للأفراد.

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥٧ ق احوال شخصية جلسته ٢٢ / ١١ / ١٩٨٨).

٢٥- لا يشترط لاجابه الزوجة إلى طلبها التطبيق أن يتكرر ايقاع الاذى بها بل يكفي لذلك أن زوجها اتى معها بما تتضرر منه ولو مره واحده.

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٦ ق احوال شخصية جلسته ٢٨ / ٦ / ١٩٨٨).

٢٦- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للحكم بالتطبيق وفق المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩- توافر وقوع الضرر من جانب الزوج دون الزوجة، وأن تصبح العشرة مستحيلة بين امثالهما وكان الضرر هو ابداء الزوج زوجته بالقول أو الفعل ويدخل في ذلك تعدد الخصومات القضائية بينهما.

(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٧ ق احوال شخصية جلسته ٢٤ / ٥ / ١٩٨٨).

٢٧- ثبوت اتهام الزوج لزوجته بأنها على صلة بزوجها السابق يكفي للتفريق بينهما، لأن هذا الاتهام مما لا يتسامح فيه أيا كان الوسط الاجتماعي الذي تنتمي اليه الزوجة لأنه يؤدي إلى افساد الود وتوليد الشعور بالاهانه التي لا تقبل المصالحة أو استمرار العشرة، فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتد بهذه الواقعة في توافر الاضرار الموجب للتفريق وهي دعائه تكفى وحدها لحمل قضائه فإن تعيينه في الدعامتين الاخيرين اللتين استند اليهما - وايا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج.

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥٣ ق احوال شخصية جلسته ١٧ / ٤ / ١٩٨٤).

٢٨- وان كان المقرر في قضاء محكمة النقض أن الشهادة بالتسامع لا تقبل في

دعاوى الطلاق للضرر وكان البين من الاوراق أن اقوال الشاهدين الثانى والثالث من شهود الاثبات جاءت سماعية فلا تكون مقبولة مما لا يتوافر به نصاب الشهادة المقرره شرعا فى خصوص الوقائع المشهود عليها، الا أنه لما كانت المطعون عليها قد سافت بالاضافه إلى هذه الوقائع واقعة أخرى وهى تشهير الطاعن بها وطعنه فى عرضها واستدلت عليه بما قديمته من مستندات، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون قد اعتد بهذه الواقعة فى توافر الاضرار الموجب للتطليق واقام عليها قضاءه بقوله: «فضلا عن أن البين من الاوراق أن المدعى عليه (الطاعن) رمى المدعيه (المطعون ضدها) واتهمها فى سلوكها وعرضها وعفتها بعد أن عين بالذات شخصا قال أن المدعية على علاقة به وكل من الزوجين مستواهما مرتفع وبيئتهما طيبه ويعتبر اساءه بالغه للمدعيه بما لا يليق بأمثالها ويكون المدعى عليه قد اضر بالمدعيه ضرراً يبيح لها شرعا أن تطلب التطليق»... وكان هذا الذى اورده الحكم له أصله الثابت من الأوراق ويكفى لحمل قضائه بالتطليق، فإن تعييه فى الدعامه الأخرى المستمدة من أقوال شهود المطعون عليها يكون غير منتج.

(نقض جلسته ١٣/٣/١٩٨٤ الطعن رقم ٦ لسنة ٥٣ ق احوال شخصيه).

٢٩- المقرر فى قضاء محكمة النقض أن القضاء يرفض دعوى الطلاق للضرر طبقا للماده ٦ من القانون رقم ٢٥/١٩٢٩ لا يمنع من نظر دعوى الطلاق من خلال الاعتراض على انذار الطاعه لاختلاف السبب فى الدعوتين.

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٩ ق احوال شخصيه جلسته ٥/٣/١٩٩١).

٣٠- المقرر فى قضاء محكمة النقض أن عودة الزوجه إلى مسكن الزوجية بعد وقوع الضرر لا يسقط حقها فى طلب التطليق. (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٣ ق احوال شخصيه جلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٩٧).

(ب) فى قضاء المحاكم الشرعيه:

١- مجرد ضرب الزوج لزوجته لا يدل على عدم الامانه وأن كان كافيا فى نظر

التيابه العامة للادانه فقد يكون الضرب هو العلاج الوحيد لانتظام سعادة الزوجين
نبعا لطبقتهما ويكون معه آمينا.

(حكم محكمة شبراخيت الشرعية جلسة ١٩٣٣ / ١ / ٣ بالمحاماه الشرعية السنه
الخامسه ص ٩١٥).

٢- إذا رمى الزوج زوجته بالزنا علنا بصفه رسميه وظهرت براءتها منه بحكم
قضائي كان ذلك اضرارا بها يستوجب طلاقها منه متى طلبته مهما كانت طبقتها.

(حكم محكمة بنى سويف الكلية الشرعية جلسة ١٩٥٤ / ٢ / ١٠ بالمحاماه الشرعيه
السنه ٢٤ ص ٣٧٦).

٣- تطلق الزوجه من زوجها للضرر الثابت بطمع الزوج فى مالها وتعذيبه لها
وتهديده اياها بالسلاح وطعنها واتهامه فى عرضها اذ لا يمكن مع هذا أن تستقيم
بينهما العشره.

(حكم محكمة المنيا الشرعية جلسة ١٩٢٩ / ١٠ / ١٠ بالمحاماة الشرعية السنه ٣
ص ٤٧٠).

٤- لا يجاب طلب الزوجه التفريق للضرر، لضرب الزوج لها واهانتها اياها
بمعاشرتها له بعده مما يدل على أن ما حصل لها من ضرب واهانه مما يستطيع معه دوام
العشره بين امثالهما.

(حكم محكمة الواسطى الشرعية فى ١٩٣٤ / ١٢ / ٢ بالمحاماة الشرعية السنه ٧
ص ٢٠٢).

٥- لا تجاب الزوجه لطلبها تطليقها من زوجها للضرر بما وصفته به إذا كانا من
بيته واحده وقد سبق الرضاء بعشرته مع اتصافه بما جعلته سببا لطلبها الطلاق.

(حكم محكمة جرجا الشرعية جلسة ١٩٣٣ / ٧ / ١٥ بالمحاماة الشرعية السنه
الخامسة ص ٥٧٩).

٧- الهجر فى المضجع مدة لا تحتملها الزوجه بيعح التطليق ومتى وقع الهجر غير
المشروع فقد تحقق الضرر طالبت المدة أم قصرت.

(حكم محكمة شبين القناطر الشرعية جلسه ٨ / ١٠ / ١٩٣٢ بالمحاماه الشرعيه
السنة الرابعة ص ٣٢٨).

٨ - من الضرر الذى يوجب التطليق أن يعمد الزوج إلى غير مكان الحرث والنسل من زوجته وأن يتسبب فى اصابتها أو يسبها أو يولى عنها فى الفراش وجهه أو يقطع كلامه عنها أو يهجر فراشها مدة طويلة دون عذر أو يؤثر امرأة عليها، أو يرتكب منكرا يتعدى اثره اليها بحيث ينال من شرفها وكرامة اسرتها.

(حكم محكمة كرموز الجزئية الشرعية جلسة ٣٠ / ٩ / ١٩٣٤ المنشور بالمحاماه
الشرعية السنة ٦ ص ٧٩٧).

ثانياً: الطلاق للغيبة فى قضاء محكمة النقض:

١ - مؤدى نصوص المواد ١٢، ١٣، ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن
المشرع اجاز للزوجة إذا غاب عنها زوجها سنه مدتها ٣٦٥ يوما فأكثر وتضررت فعلا
من بعده عنها هذه المدة الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر ولو كان له مال
تستطيع الانفاق منه، والطلقة هنا بائنه لأن سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضاره
الزوج وشرط لذلك توافر أمرين:

اولهما: أن تكون غيبه الزوج المدة المشار اليها فى بلد آخر غير البلد الذى تقيم
فيه الزوجه، اما إذا كانا يقطنان بلداً واحداً وترك زوجته فيعتبر ذلك هجرا لها يجوز
التطليق وفق المادة السادسة من القانون.

وثانيهما: أن تكون غيبه الزوج بغير عذر مقبول وتقدير العذر أمر متروك
لقاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائفا وخول المشرع للقاضى التطليق لهذا
السبب من غير اعذار أو ضرب اجل أن كان الزوج الغائب غير معلوم محل اقامته أو
معلوما ولا سبيل إلى مراسلته، أما أن امكن وصول الرسائل إليه فيحدد القاضى له
اجلا يحضر فيه للاقامه معها أو ينقلها إليه أو يطلقها، وأنه وأن ضربت المذكره
الايضاحيه للقانون الأمثال على العذر المقبول بأنه طلب العلم أو التجاره أو انقطاع
الموصلات الا أن المناط فى اعتباره كذلك هو الا يقصد الزوج به الاذى بحيث يتعين
ثبوت أن الزوج لا يستطيع نظرا لظروفه نقل زوجته إلى حيث يطلب العلم أو يمارس

التجارة وتقدير توافر الغيبه المتعمد يخضع لتقدير قاضى الموضوع دون رقابه عليه من محكمه النقض متى كان استخلاصه سائغا له اصله الثابت من الاوراق.

(نقض جلسه ١٣/٦/١٩٧٩ الطعن رقم ٣٤ لسنة ق احوال شخصيه السنه ٣٠ ص ٦٣٠).

٢- طلب التطبيق للغيبه طبقا للماده ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لا يشترط فيه عرض الصلح على الطرفين.

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٤ احوال شخصيه جلسه ٢٤/٦/١٩٨٦).

٣- أن النص فى المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام الاحوال الشخصيه على أنه «إذا امكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضى اجلا واعذر إليه بأنه يطلقها عليه أن لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها - فإذا انقضى الاجل ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا فرق القاضى بينهما بطلقه بانه» يدل على أن المشرع أوجب على القاضى أن يضرب اجلا للزوج الغائب - إذا امكن وصول الرسائل إليه، ويكتب له يعذره بأنه يطلق زوجته عليه أن لم يحضر للاقامه معها أو ينقلها إليه أو يطلقها وهذا الاعذار قصد به وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمه - حث الزوج الغائب على العوده للاقامة مع زوجته أو ينقلها إليه بجهه اقامته، بحيث إذا اختار أحد هذه الاختيارات الثلاث انتفى موجب التطبيق أى لا طلاق عليه من القاضى. لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن محكمة أول درجة ضربت للطاعن اجلا واعذرت إليه فحضر بجلسه ٣/٤/١٩٨٤ واختار نقل المطعون ضدها إليه فوراً ومن ثم ينتفى موجب التطبيق عليه وإذا لم يلتزم الحكم الابتدائى هذا النظر وقضى فى الدعوى رقم ٧٦/١٩٨٢ كلى احوال شخصيه الاسماعيليه بتطبيق المطعون ضدها للغيبه وأيده الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ ق احوال شخصيه جلسه ١٩/١/١٩٩٠).

ملحوظة: المقرر فى قضاء محكمة النقض أن الطلاق للهجر يتوافر إذا وقع الهجر غير المشروع والزوجان فى بلد واحد ففى هذه الحالة يتعين - عند ثبوت الحكم

بالطلاق للضرر عملاً بنص المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أما إذا كان الزوج يقيم في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة فإن الحكم بالطلاق للغيب في هذه الحالة يخضع لحكم المادة ١٢ من ذات القانون.

وبديهي أن غياب الزوج وإقامته في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة لا يمنع من طلب الطلاق للضرر وسوء العشرة عملاً بنص المادة السادسة المشار إليها - فقد يكون قصد الزوج من الغياب خارج البلاد أو في بلد آخر غير بلد الزوج هو الهروب من التزاماته نحو زوجته من أداء ما تستحقه من نفقه عليه أو من أعداد مسكن زوجيه مناسب أو أن يكون القصد منه هو إيذاء الزوجة والاضرار بها بتعليقها أطول مدة ممكنة - لا هي بالزوجة ولا بالمطلقة وقصد الإيذاء ونية الهجران كانت من الأمور النفسية التي لا يطلع عليها يعرف بدليله من الأمور الحسية الملموسة وفي هذا المعنى يقول بعض الفقهاء: الأمر الظاهر متى قام مقام الباطن يدور الحكم معه وجوداً وعدمًا فإذا أقامت الزوجة دليلاً على دعواها وجب الحكم بالتطبيق للضرر وسوء العشرة عملاً بنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ولكن بشرط عرض الصلح على الزوج ورفضها ذلك. ولا محل لعرض الصلح على الزوج الغائب كما لا يشترط أن يمضي عام على الهجر الموجب للتطبيق في هذه الحالة.

ثالثاً: الطلاق لعدم الانفاق في قضاء المحاكم الشرعية:

١- ترفض دعوى الزوجة الطلاق لعدم الانفاق متى كانت ناشراً.

(حكم محكمة الأقصر الشرعية في ٨/ ١٢/ ١٩٣٢ بالمحاماه الشرعية السنة ٤ ص ٤٦٩).

ملحوظة: الطلاق الرجمي الذي توقعه المحكمة عملاً بالمادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ يجوز للزوج أن يراجع فيه ما دامت الزوجة في العدة بشرطين:

أولهما: ثبوت إيساره بحيث يظن قدرته على الانفاق عليها نفقه مثلها.

ثانيهما: استعداده للانفاق عليها نفقه مثلها فإذا لم يتوفر الشرطان معا لم تصح الرجعة.

وتصح الرجعة بهذين الشرطين بشرط أن تقع الرجعة قبل انقضاء العدة ولو صار حكم الطلاق نهائيا.

(يراجع كتابنا الصيغ الطبعة الخامسة سنة ١٩٩٠ ص ١٨٠).

رابعاً: الطلاق للعيب؛

(١) فى قضاء محكمة النقض؛

١- «مفاد نص المادتين التاسعة والحادية عشر من قانون الاحوال الشخصيه رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ - وعلى ما جرى به قضاء محكمه النقض - أن المشرع جعل للزوجه حق طلب التفريق من الزوج أن ثبت به عيب مستحكم لا يمكن البرء منه اصلاً أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى لها الاقامة معه الا بضرر شديد وأنه توسع فى العيوب المبيحه للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولاً الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الاقامة مع وجوده. كل ذلك شريطة الا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بعيبه صراحه أو دلالة ولما كانت المذكرة الايضاحيه للقانون قد اوضحت أن التفريق للعيب فى الرجل قسمان : قسم كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبى حنيفة وهو التفريق للعيوب التى تنصل بقربان الرجل بأهله وهى عيوب العنه والجب والخصاء وقسم جاء به القانون زيادة على ما كان معمولاً به وهو التفريق لكل عيب مستحكم لا تعيش الزوجة معه الا بضرر وكان تقدير علم الزوج بعيب الزوج ورضاها به صراحه أو دلالة له من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمه الموضوع...».

(نقض جلسته ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ فى الطعن رقم ١٠ لسنة ٥١ ق احوال شخصية).

٢- المقرر فى مذهب أبى حنيفة وعملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحته ترتب المحاكم الشرعية أنه إذا ادعت الزوجة على زوجها أنه عنين وأنه لم يستطيع مباشرتها بسبب هذا العيب وثبت أنها لا زالت بكر او انه لم يصل اليها فيؤجله القاضى سنه ليعين بمرور الفصول الاربعه المختلفه ما إذا كان عاجزه عن مباشره النساء يزول أو العيب مستحكم وبدء السنه من يوم الخصومة الا إذا كان الزوج مريضاً فتبدأ السنه من حين زوال المانع ولا يحسب من السنه أيام مرضها، فإذا مضت السنه وعادت الزوجه إلى القاضى مصره على طلبها لأنه لم يصل إليها طلقت منه.

(نقص جلسته ١٤/١٢/١٩٧٧ فى الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٦ ق احوال شخصيه
السنة ٢٨ ص ١٨٠٤).

٣- إذا كانت العملية الجراحية التى اجريت للطاعن وأن أصبح معها قادراً على
اثبات زوجته بما ينفى عنه عيب العنة الا أن أصابته بعيب آخر من شأنه أن يجعل الوقاع
شاذاً لا يتحقق منه احد مقصدى النكاح ويلحق بالزوجه الاما عصبية ونفسية فضلاً
على أنه يعرضها للاصابة بأمراض عصبية ونفسية أبان عنها الخبير المتدب فى تقريره
وكان من شأن هذا التدخل الجراحى استقرار العيب لدى الطاعن بما يجعله عيباً
مستحكماً لا يمكن البرء منه ويتنfy موجب التأجيل الذى اشترطه الحنفية للحكم
بالتطبيق لعيب العنة.

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٠ ق احوال شخصيه جلسته ٢٣/٦/١٩٨١).

(ب) فى قضاء المحاكم الشرعية:

- العنة من العيوب الشرعية التى تجعل للزوجة حق طلب للتفريق.
- ٢- القول للزوج فى ادعاء اللقاء إذا ثبت من كشف الامينة أن الزوجة ثيب.
- ٣- توجية اليمين انما يكون فى حالة انكار الزوجة لقاء الزوج بها.
- ٤- إذا وصل الزوج زوجته ولو مره واحده فى حياته زال عنه وصف العنة ولم يبق
لزوجه حق فى طلب التفريق بينها وبينه بسبب هذا الوصف.
- (حكم محكمة الاقصر الجزئية للشرعية فى ٢١/١٢/١٩٣٣ بالمحاماه الشرعية
السنة ٦ ص ١٧١).

ملحوظة: إذا كانت الزوجة ثيباً فى الاصل كان القول للزوج بيمينه أنه وصل
اليها فلا تجاب إلى طلبها التفريق بينهما - وإذا كانت بكرًا من الاصل عين
المحكم امرأتين يثق بهما للكشف عليها فإن قالتا هى ثيب كان القول للزوج بيمينه
كذلك (١).

(١) تراجع كتاب أحكام الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية الجزء الأول للمرحوم أحمد إبراهيم
مدرس الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الملكية طبعة ١٩٢٥ ص ٣١٩ بند ٤٦٧.

خامسا: الطلاق لعجز الزوج،

التعليق،

١- لزوج المحبوس - طبقا لنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية لمدة ثلاثة سنوات فأكثر أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطلاق عليه باثنا للضرر ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه.

٢- يراعى أنه يجب الحكم بالطلاق دائما عملا بنص المادة ١٤ متى توافرت شروط الحكم في الدعوى ولو أفرج عن الزوج قبل الحكم في دعوى الطلاق أو أفرج عنه قبل نهاية المدة.

(يراجع كتابنا الصيغ الطبعة الخامسة سنة ١٩٩٠ ص ١٨٢ - ١٨٣).

سادسا: التفريق للزواج باخرى (١)

كان قانون الأحوال الشخصية الملغى رقم ٤٤/ ١٩٧٩ يعطى الزوجه التى تزوج زوجها بأخرى بغير رضاها الحق فى طلب الطلاق وكذلك فى حالة اخفاء الزوج عن زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها وكان الضرر فى هذا القانون مفترضا لا يحتاج إلى اقامه الدليل عليه كما لا يجوز اثبات عكسه.

أما القانون الجديد رقم ١٠٠/ ١٩٨٥ فلم يجعل الضرر الموجب للتطلاق بسبب تعدد الزوجات مفترضا بل يجب على الزوجه أن تثبت أن ثمة ضرر قد لحقها بسبب هذا التعدد وأنه يتعذر معه دوام العشرة بين امثالها. والضرر المقصود فى حكم المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٠٠/ ١٩٨٥ - وعلى ما يبين من مناقشات مجلس الشعب هو الضرر المادى والمعنوى والنفسى ومن صور الضرر المعنوى أن تعير الزوجه من زواج زوجها بغيرها ويدخل فى تقدير هذا النوع من الضرر مركز الزوجه الأولى الادبى والاجتماعى والعلمى. مثال: الطيب زوج الطيبه إذا تزوج ممرضته أو احدى مريضاته اللاتى يتولى علاجهن أو حتى طبيبه أخرى. لاشك أن

(١) يراجع التعليق على نص المادة ١١ مكرر أمن القانون رقم ١٠٠/ ١٩٨٥ بكتابنا مرافعات الاحوال الشخصية طبعة سنة ١٩٨٧ ص ٢٠٠ وما بعدها.

زوجته الأولى تنعير من مثل هذا الزواج ويحق لها طلب الطلاق وتجاب إليه إذا عجز
القاضي عن الإصلاح بينهما وثبت لديه انه يتعذر دوام العشرة بين امثالهما.

أما الضرر النفسى فإن يكفى لاثباته شهادة الطبيب المعالج.

أما الادعاء بأن الزواج الآخر هو الذى أدى إلى سؤ حالة الزوجة طالبه الطلاق
نفسيا فإن القول فى ذلك قولها فلا يصح تكليفها الاثبات على ذلك بل يكفى أن تقدم
الدليل على مرضها نفسياً فقط.

أما الضرر المادى فمثله أن يحضر الزوج زوجته الجديدة لتقييم مع زوجته الأولى
فى ذات مسكن الزوجية المخصص لها أو أن ينقل الزوجة السابقه إلى مسكن أقل فى
مستواه من المسكن المخصص لها فى حين أنه يخصص مسكنها السابق للزوجة
الجديدة.

وعندنا أنه يجوز للزوجة التى تزوج زوجها بغيرها أو اخفى عنها زواجه السابق أن
تقيم الدليل على هذا الزواج بكل طرق الاثبات القانونية بما فيها البيّنه وبعبارة أخرى
يحق للزوجة أن تقيم الدليل على هذا الزواج الآخر ولو لم يكن موثقاً رسمياً إذا أن
المقرر فى الشريعة الإسلامية أن الأصل فى الاثبات هو البيّنه الشرعيه، وذلك استثناء
من حكم المادة ١٧ فقره ٢ / من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ تأسيساً على أن المادة ١١
مكرراً من القانون رقم ١٠٠ / ١٩٨٥ نص خاص مستحدث ولم يشترط الرسمية
مسوغاً لسماع دعوى الطلاق المنوه عنها فى هذا النص.

لكن حق الزوجة فى التفريق لهذا السبب يسقط بمضى سنه من تاريخ علمها بهذا
الزواج الا إذا رضيت بذلك صراحة اوضمنا. والمقصود بالسنة فى حكم المادة ١١
مكرراً هو السنه الميلادية.

ملحوظة: إذا رفعت دعوى طلاق استناداً إلى سببين اولهما: الضرر وسؤ العشرة
المشار اليها بالماده ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، وثانيهما: الزواج بأخرى
المتصوص عليه بالماده ١١ مكرراً من القانون رقم ١٠٠ / ١٩٨٥ - وعندئذ دفع المدعى
بعدم دستوريه نص المادة ١١ مكرراً المذكوره، كان للمدعيه الحق فى التنازل عن
طلب الطلاق للزواج بأخرى والتمسك بطلب الطلاق للضرر المشار إليه بالماده ٦

سالفه البيان وكان على المحكمة أن تحكم بالطلاق إذا قام الدليل الشرعى على دعوى المدعية وعلى هذا سارت محكمة استئناف المنصورة وحكمت بالطلاق للضرر وسوء العشرة بعد أن تنازلت المستأنفة عن طلب الطلاق للزواج بأخرى فى الاستئناف رقم ١٢١ سنة ١٩٨٧ جلسته ١٢/٦/١٩٨٩ كما رفضت محكمة النقض الطعن فى هذا الحكم (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٩ ق أحوال شخصيه). وإذا جاء فى صحيفة دعوى الطلاق للضرر وسوء العشرة المرفوعة استنادا إلى نص المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن المدعى عليه قد تزوج بأخرى وأقام معها على جهاز المدعية أو أنه هجرها منذ زواجه بأخرى فلا محل لتحقيق الضرر المشار إليه فى المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٠٠/١٩٨٥ لأن المدعية لم تطلب الطلاق للزواج بأخرى باعتباره سببا مستقلا وإنما جاء ذكر الزواج بأخرى عرضا للتدليل على أسباب الضرر المدعى به ومنها الهجر مثلا.

الفصل الثانى

المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض فى دعاوى التفريق وبطلان الزواج لدى المصريين غير المسلمين

أولاً: الأقباط الارثوذكس؛

١- أن المقصود بلفظ شريعتهم فى حكم المادة السادسة فقرة ٢ من قانون الغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو كل ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى قبل الغائها ومن ثم فإن تطبيق مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بقواعد الاحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس هو تطبيق صحيح غير مخالف للقانون.

(نقض جلسته ١٩٧١ / ١٢ / ١ السنة ٢٢ ص ٦٧٢).

٢- تميز المادة ٥٧ من مجموعته الاحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس التطليق إذا ساء احد الزوجين معاشره الآخر أو اخل بواجباته تحوه اخلا لا جسيما مما أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الامر بإفتراقهما عن بعضهما واستمرت الفرقة ثلاث سنين متوالية.

(الطعن رقم ١ سنة ٣٨ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٠ / ٤ / ٢٢ السنة ٢١ ص ٦٧٣).

٣- أنه وان كان القضاء قد استقر على الاعتداد بالفرقة سببا من أسباب الطلاق لدى الأقباط الارثوذكس. فإن ذلك معقود بأن تكون قد استطالت بين الزوجين حتى بلغ مداها ثلاث سنوات فأكثر وأن تكون قد تعذرت معها عودة الحياة الزوجية بينهما. والا تكون وليده خطأ رافع الدعوى حتى لا يستفيد من خطئه.

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥ / ١١ / ٥).

٤- من المقرر فى قضاء محكمته النقض - أنه إذا كان الخطأ راجعا إلى كل من الزوجين واستحالت الحياة بينهما فإنه يجوز التطليق فى هذه الحالة أيضا لتحقيق ذات السبب وهو تصدع الحياه الزوجيه بما لا يستطيع معه دوام العشرة.

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٢ / ٥ / ١٠ السنة ٢٣ ص

٨٤٣ وأيضاً الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٧٢ السنة ٢٣ ص ١٠٠٣).

٥ - مفاد المادة ١٤٩ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للأقباط الأرثوذكس أنه يتعين على الزوج اعداد المسكن المناسب ومن حق الزوجة التمسك بالإقامة فى مسكن مستقل لا يشاركها فيه احد من اقارب الزوج سوى اولاده من غيرها أن وجدوا ومن ثم فإن الفقرة التى جعلها الحكم المطعون فيه عمدته لم تلجأ إليها الطاعنه الا نتيجة اخلاص الزوج المطعون عليه بواجب من واجبات الزوجية الملقاه على عاتقه واصراره على اقامتها فى منزل اهله رغم استفحال النزاع بينها وبين اهله الامر الذى ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٨ ق أحوال شخصية جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٩ السنة الثلاثون ص ٥٥٣).

٦ - يدل نص المادة ٥٦ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للأقباط الأرثوذكس على أنه يجوز الحكم بالتطليق إذا اتى احد الزوجين أفعالاً تنطوى على اخلاص جسيم بواجب الاخلاص نحو الزوج الاخر دون أن تصل إلى حد الزنا وأن يعتاد على ذلك بصورة لا يرجى منها صلاحه على أنه لا محل لا شترط توبيخ الرئيس الدينى ما دام قد ثبت اعتياد الزوج - على السلوك السيء.

(الطعن رقم لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٣ السنة ٢٤ ص ٨٧٠).

٧ - محاولة الصلح بين الزوجين قبل السير فى دعوى الطلاق طبقاً لنص المادة ٦٠ من مجموعته سنة ١٩٣٨ للأقباط الأرثوذكس هو واجب دينى فى كل دعوى طلاق، لكن لا يترتب على اغفاله البطالان لورود النص فى باب الاجراءات وليست من الاحكام الموضوعية حتى تلتزم به المحكمة.

(الطعن رقم ١٦ سنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٧٧ أنسنة ٢٨ ص ٧٦٨).

٨ - مؤدى نص المادة ٥٥ من مجموعة قواعد الاحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٣٨ أن الاعتداء الذى يرر التطليق لدى هذه الطائفة هو الذى

يصل إلى حد محاولة القتل ويكفى أن يقع مره واحده أو الذى لا يصل إلى هذا الحد ولكنه يبلغ من الجسامه بحيث يترتب عليه تعريض صحه الزوج المعتدى عليه للمخطر، وفى هذه الحاله يشترط تكرار الاعتداء بحيث يصبح عادة لدى الزوج المعتدى ويستوى فى الحالتين أن يكون الزوج فاعلا اصليا أو شريكا فى الاعتداء، ولكن لا يشترط أن يتحقق فيه موجب توقيع العقوبة الجنائية وذلك لأن الامر لا يرجع بترتيب أثر على ارتكاب الجريمه بحيث يتعين اعماله متى توافرت فيها اركانها المقرره فى قانون العقوبات وانما مرده إلى اخلال الزوج بما يلقيه عليه ميثاق الزوجية المقدس من واجب التعاون مع الزوج الآخر على شئون الحياة فضلا عن اخلاصه له واحسان معاشرته وهو ما يكفى لتحقيق مساهمة الزوج بأى صوره فى التعدى على زوجة ولو لم يبلغ فعله مبلغ الجريمة.

(الظمن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ ق أحوال شخصية جلسة ٢٤/٢/١٩٨١ بالسنة ٣٢ ص ٦١٧).

٩- أن التحديد القانونى لأسباب الطلاق يؤدي إلى عدم جواز الحكم بالطلاق لعقم أحد الزوجين إذ أن العقم ليس من أسباب التطليق فى شريعة الأقباط الأنوذكس.

(نقض جلسة ١٠/١١/١٩٧٦ الظمن رقم ٣١ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية السنة ٢٧ ص ١٥٧٤).

١٠- مؤدى نص المواد ٢٧، ٤١، ٥٤/٢ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للأقباط الأنوذكس أنها فرقت بالنسبة للعنة وهو العجز الكامل الذى يكون بانعدام المقدرة الجنسية انعداماً كاملاً بحيث لا يستطيع أحد الطرفين الاتصال بالآخر على العادى بين حاله ما إذا كانت سابقه على الزواج وتحققه وقت قيامه فتعتبر مانعا من موانع انعقاده يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح له بحكم الحق الطبيعى، فيكون العقد باطلا بطلانا مطلقا، بشرط ثبوت أن العجز لا يرجى زواله ولا يمكن البرء منه وبين حاله ما إذا كانت اصابه الزوج بالعنة لاحقه للزواج فهى لا تؤثر فى صحته طالما انعقد فى الأصل صحيحا.

فيجوز للزوجة طلب التطليق متى مضى على الإصابة ثلاث سنوات وثبت عدم قابليتها للشفاء وكانت الزوجة فى سن يخشى عليها من الفتنة.

وكان ما استدل عليه الحكم المطعون فيه من أن عنه الطالب مصاحبه لانعقاد الزواج أنما هو تطبيق سليم لتوافر شرائط المادة ٢٧ المشار اليها وله مأخذه من الاوراق، اذ لا يهم مع ثبوت العجز الجنسي أن يكون نتيجة عنه عضويه أو مرده إلى بواعث نفسه ولا يصح مسايره الطاعن في القول بوجود مضي مدة الثلاث سنوات لأنها متعلقة بالعنه الحاصله بعد الزواج لا قبله.

(نقض جلسة ٢٦/١/١٩٧٧ الطعن رقم ٣٩ سنة ٤٥ أحوال شخصية).

١١- العجز الجنسي المبطل لعقد الزواج في شريعة الاقباط الاثوذكس شرطه ثبوت أن العجز سابقا عليه ولا يرجى زواله فلا يمكن البرء منه. فإذا برىء الشخص منه ولو بعملية جراحية فلا يعد العجز ما نعا مبطلا لعقد الزواج. تقدير ما إذا كان العجز الجنسي قد برىء منه الشخص أم لا مما يدخل في سلطه محكمة الموضوع دون رقابه عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على اسباب سائغة.

(نقض جلسة ٢٣/٥/١٩٧٩ الطعن رقم ٣٣ سنه ٤٨ ق احوال شخصيه نفسه).

١٢- (أ) إذا كان تقدير قيام المانع الطبيعى أو العرضى الذى لا يرجى زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابه عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة وكان ما افصح عنه الحكم من أن دوام العلاقة الزوجية أكثر من عامين والزوجة على فراش الزوجية لا تفارق زوجها طوالها، وتعطيه طواعيه واختيارا المكنه لتدارك ما فاتته حريصه على الابقاء على عروة الزوجية ومع ذلك ظلت عذراء، بل قطع الطبيب الشرعى أن المعاشرة الزوجية الصحيحة لم تتم بينهما على صورته ما وأن ما ادعاه الزوج من حصول الوقاع كاملا مره واحده منذ بدء الحياه الزوجية غير صحيح وكان ذلك كله يتوافر به الدليل المقنع على عنة الطاعن وانها غير قابله للزوال فإن ما ينعاه الطاعن لا يعدو في حقيقته أن يكون مجادله في تقدير الدليل المقدم لمحكمة الموضوع لا تقبل اثارته امام محكمة النقض.

(ب) لا تثريب على المحكمة أن هي جزمت بما لم تقطع به تقارير الاطباء متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها.

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصيه جلسته ٢٦/١/١٩٩٧ السنه ٢٨ ص

(٣٠٢).

١٣- إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من وقائع الدعوى أنه لم يثبت أن الزوج مصاب بعجز جنسى مستحكما لا يرجى شفاؤه واستدل على ذلك بأن الطاعنه لم تمكث معه فى منزل الزوجية المدة الكافية للحكم على حالته وقدر هذه المدة بسنه كاملة على أساس أن السنه تجوى فصول اربعة، وربما لا يستطيع الزوج القيام بواجباته فى فصل دون آخر ورتب الحكم على ثبوت العجز الجنسى المطعون عليه قضاؤه يرفض دعوى الطاعنه ببطالان عقد الزواج، وهو استخلاص سائغ يؤدى إلى ما انتهى إليه، وما يستقل به قاضى الموضوع لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون فى غير محله.

(نقض جلسة ١٤/٣/١٩٧٣ فى الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصيه السنه ٢٤ ص ٤٢١).

١٤- عنه الرجل السابقه على الزواج مانع من موانع انعقاده فى شريعة الاقباط الارثوذكس بحكم الحق الطبيعى نفسه وهى مانع يتصل بأمر واقع لا يرتفع برضا الطرف الآخر.

(نقض جلسه ٢٧/٥/١٩٧٠ فى الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٧ ق أحوال شخصيه السنه ٢١ ص ٩١٤).

١٥- الغش فى بكاره الزوجه يجيز ابطال الزواج على اساس أنه غلط فى صفه جوهريه يعيب الاراده وبشرط أن يرفع الزوج دعوى الطلاق فى ظرف شهر من وقت علمه بالغش، على ألا يكون قد حصل اختلاط زوجى بين الطرفين بعد هذا العلم لأن ذلك يعتبر اجازة ضمنيه للعقد.

(نقض جلسه ١٢/٦/١٩٧٤ فى الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصيه السنه ٢٥ ص ١٠٣٥).

١٦- (أ) بطلان الزواج هو الجزاء المترتب على عدم إستجماع شروط انشائه الموضوعية منها والشكلي وهى ينسحب على الماضى بحيث يعتبر أنه لم يقم أصلا بخلاف أسباب انحلال الزواج من طلاق أو فسخ والتى تعتبر أنهاء له بالنسبة للمستقبل مع الاعتراف بكافه اثاره فى الماضى.

(ب) مفاد نص المادة ٣٧ من مجموعة ١٩٣٨ للالاقباط الارثوذكس - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الغش فى بكاراة الزوجة يجيز ابطال الزواج على اساس أنه غلط فى صفه جوهرية يعيب إلا راده وهو يتوافر بمجرد ادعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ثم يبين فيما بعد أنها لم تكن بكرا ولم يكن الزوج على علم بذلك من قبل شريطه أن يثبت هو أن بكارتها قد ازيلت بسبب سؤ سلوكها.

(ج) إذا كان الحكم المطعون فيه اساس قضاءه ببطلان عقد زواج الطاعنه من المطعون عليه على أن الزوجة قد ازيلت بكارتها بسبب سؤ سلوكها قبل عقد قرانها، وأنها ادخلت الغش على الزوج بادعائها فى عقد الزواج أنها بكر ولم يكن هو يعلم بأنها ثيب الامر الذى يجعل ارادته مشوبه بغلط فى صفه جوهرية استنادا إلى اقوال شاهدى المطعون عليه المؤيدة بالاقرار الذى حررتة 'طاعنه ليله زفافها، وكان هذا الاقرار قد حوى اعترافا صريحا من الزوجة بذلك. وكان ما اثبت فى ذلك الاقرار بالاضافة إلى ما سبق لا يشير إلى اتفاق على فسخ زواج وانما يتطوى على تأكيد للقول ببطلانه فإنه لا تشريب على الحكم أن اعتد بدلاله ذلك الاقرار ولا يجوز التذرع فى هذا الصدد بما جاء بالمادة ٦٢ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للالاقباط الارثوذكس من أنه لا يؤخذ باقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه ما لم يكن مؤيدا بالقرائن أو شهاده الشهود لأن هذه المادة جاءت ضمن الباب الخاص بالطلاق واجراءته ولا صلة لها بالمادة ٣٧ الخاصة ببطلان الزواج وهو مغاير للطلاق.

(نقض جلسة ١٩/١١/١٩٧٥ الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصيه السنه ٢٦ص ١٤٤٤).

١٧- لما كان مبدأ حظر تعدد الزوجات يعتبر من القواعد الاصلية فى المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها المتعلقة بصميم العقيدة الدينية والواجبة الاحترام والخلقية بالانصياع فيما بين المسيحيين بحيث يعتبر الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجية الأولى باطلا ولو رضى به الزوجان ويكون لهما ولكل ذى شأن حق الطعن فيه، وكان اطراف الدعوى ممن يدنبون بالمسيحية وكانت المطعون عليها زوجة للطاعن الأول، فإن من حقها رفع دعواها ببطلان زواجه بالطاعنة الثانية.

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٨٦).

مواد الطلاق في مجموعة سنة ١٩٣٨ للأحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس:

مادة ٥٠: يجوز لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعله الزنا.

مادة ٥١: إذا خرج أحد الزوجين عن الدين المسيحي وانقطع الأمل من رجوعه جاز الطلاق بناء على طلب الزوج الآخر.

مادة ٥٢: إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متواليه بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حياته من وفاته وصدر حكم باثبات غيبته جاز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق.

مادة ٥٣: الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر يسوغ للزوج الآخر طلب الطلاق.

مادة ٥٤: إذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق أو بمرض معد مضى على أصابته به ثلاث سنوات وثبت أنه غير قابل للشفاء.

ويجوز أيضا للزوجة أن تطلب الطلاق لاصابه زوجها بمرض العنه إذا مضى على أصابته به ثلاث سنوات وثبت أنه غير قابل للشفاء وكانت الزوجة في سن يخشى فيه عليها من الفتنة.

مادة ٥٥: إذا اعتدى أحد الزوجين على حياه الآخر أو إيذاءه إيذاء جسيما يعرض صحته للخطر جاز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق.

مادة ٥٦: إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حياة الرذيلة ولم يجد في اصلاحه توبخ الرئيس الديني ونصائح للزوج الآخر أن يطلب الطلاق.

مادة ٥٧: يجوز أيضا طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً مما أدى إلى استحكام النفور بينهما وإنتهى الأمر بافتراقهما عن بعضهما واستمرت الفرقة ثلاث سنين متواليه.

مادة ٥٨: كذلك يجوز الطلاق إذا ترهب الزوجان أو ترهب أحدهما برضاء الآخر.

شرح أحكام المادة/ ٥٥ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للأحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس

تنص المده/ ٥٥ المذكورة على ما يأتي:

إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد ابداءه ابداء جسيما يعرض صحته للخطر جاز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق^(١).

التعليق:

تشتمل المادة/ ٥٥ على حالتين تبرران الحكم بالطلاق، أولهما الاعتداء الواقع من أحد الزوجين على حياة الآخر وثانيهما الايداء الجسيم.

والمقصود بالاعتداء الذي يبرر طلب التطلق وفقا لنص المادة/ ٥٥ هو الاعتداء المادي الذي يصل إلى حد محاولة القتل فإذا لم يصل الاعتداء إلى هذه المرتبة فلا يؤدي إلى الطلاق الا عند تكراره وبشرط أن يكون جسيماً ومن شأنه أن يعرض صحة الزوج الواقع عليه الاعتداء للخطر أما الايداء فكما يكون ماديا يكون معنويا ولا بد فيه من التكرار ومثل الاعتداء المعنوي اتهم الزوج لزوجته بالزنا، فإذا اعتاد الزوج على ذلك وكان من شأنه تعريض صحة الزوجة للخطر فهذا هو الايداء الجسيم الذي يبرر طلب التطلق.

ويدخل في مفهوم المادة/ ٥٥ أيضا حالة امتناع الزوج عن معاشرة زوجته رغم عدم وجود مانع لدى الزوج كمرض أو نحوه يحول دون المعاشرة وفي هذه الحالة وهي هجر الزوج لزوجته، يعتبر هذا الهجر ابداء جسيما ويؤدي حتما إلى الاضرار بصحة الزوجة وبالتالي يجوز لها أن تطلب التطلق متى اعتاد الزوج هذا الامتناع عن عمد وبنية الاضرار بها.

كذلك فإن امتناع الزوجة عن معاشرة زوجها وعدم تمكينها له من نفسها، لتحقيق هذه المعاشرة يؤدي إلى الاضرار بصحة الزوج ويعد لذلك ابداء جسيما يبرر طلب التطلق متى تكرر ذلك الامتناع^(١).

(١) يراجع كتابنا: تشريعات الأحوال الشخصية في مصر طبعة سنة ١٩٧٦ ص ٢٣٣، ص ٢٣٤.

ثانياً: الأرمن الأرثوذكس (*):

١- (١) تنص المادة ٤٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الارمن الأرثوذكس على أنه: «يقضى أيضاً بالطلاق إذا قصر أحد الزوجين في واجبات المعونة والنجدة والحماية التي يفرضها الزواج عليه نحو الزوج الآخر».

وتنص المادة ٥٢ على أنه: «كذلك يجوز الحكم بالطلاق إذا وجد تنافر شديد بين الزوجين يجعل اشتراكهما في المعيشة مستحيلاً».

ومفاد النص الأول أنه يجوز الحكم بالطلاق لتقصير أحد الزوجين في تقديم المعونة والحماية للزوج الآخر ويجيز النص الثاني القضاء بالطلاق إذا استحکم النفور بين الزوجين بصورة يستحيل معها إمكان التوفيق.

(ب) تنص المادة ٦٠ من مجموعة الأحوال الشخصية لطائفة الارمن الارثوذكس على أنه: إذا رفع طلب الطلاق لأي سبب كان - عدا السبب المنصوص عليه في المادة/ ٣٩ فللمحكمة الا تحكم مباشرة به ولو كان الطلب على حق وفي هذه الحالة تأمر بانفصال الزوجين أو تبقى هذا الاجراء إذا كان قد سبق لها اتخاذ، وذلك لمدة لا تزيد على سنة، ويتعين على المحكمة أن تأمر أولاً بانفصال الزوجين لمدة سنة في الحالة المنصوص في المادة/ ٥٢ فاذا انقضى الأجل الذي حددته المحكمة دون أن يتصالح الزوجان كان لكل منهما أن يعلن الآخر بالحضور لسماع الحكم بالطلاق.

(نقض جلسة ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٢ الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية السنة ٢٣ ص ١٤٧٩).

ثالثاً اليهود:

١- للزوج - طبقاً للشريعة الموسرية لطائفة القرائين - أن يطلق زوجته إذا ما عرضت نفسها للابتذال في الطرق والاسواق والمجتمعات أو خالطت غير أهل الحشمة والوقار أو أتت أمر مريباً، وتقدير ذلك مرجعة إلى محكمة الموضوع، أما ما قال به بعض الفقهاء الإسرائيليين من أنه يشترط في الرية المبرره للطلاق أن يصدق الزوج ما يبلغه من ريبه عن زوجته وأن يكون التصديق خلق له عادة، فالمقصود به أن يكون الزوج مصدقاً لما بلغه عن زوجته وأن اتهامه لها بالرية لم يكن تجنياً.

(*) تنص المادة ٣٩ من مجموعة الأحوال الشخصية للارمن الارثوذكس على أنه: «يجوز الحكم بالطلاق بعد مضي ثلاث سنوات من أصابة أحد الزوجين بجنون لا يشفي».

(نقض جلسة ١٠/١/١٩٥٧ الطعن رقم ١٥ سنة ٢٥ ق أحوال شخصية السنة ٨ص ٦٠).

٢- للزوج الإسرائيلي أن يطلق زوجته إذا ظهر له أنها ليست بكرًا وأن يرد لها حقوقها المالية المنصوص عليها في العقد بعد خصم المهر طبقًا لما نصت عليه المادة ١٥٢ من كتاب الاحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين.

(الطعن رقم ٢ سنة ق أحوال شخصية جلسة ٢٧/٦/١٩٥٧ السنة ٨ ص ٦٥٢).

٣- تمسك الزوج - المطعون ضده الذي اعتنق الإسلام - ببطان زواجة من الطاعة لعدم توافر اركانه المقرره فى شريعة اليهود الربانيين التى انعقد طبقا لاحكامها وقت أن كان موسى الديانة لا يجعله مرتدا عن الاسلام الذى اعتنقه باسهار إسلامه.

(نقض جلسة ٧/٥/١٩٦٩ الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق أحوال شخصية السنة العشرون ص ٧٥١).

رابعاً، طائفة الانجيليين:

١- طائفة الانجيليين أو البروتستانت أحدث الطوائف المسيحية نشوا في التاريخ وقد انتشرت في مصر في القرن التاسع عشر بمساعي المرسلين الأمريكان الذين إقاموا كنائس ومدارس كثيرة في القطرين وهذه الطائفة مستقلة في كل دولة عن نظيرتها في الدول الأخرى (١).

ومؤدى هذا أن الرئاسة الدينية لهذه الطائفة في دولة ما ليس لها أى ولاية أو سلطة على الممتين إلى هذه الطائفة في دولة أخرى ما دام أن دخولهم في هذه الطائفة قد تم بواسطة الكنيسة الانجيلية للدولة المقيمين بها فإن كان قد تم بواسطة الكنيسة الانجيلية في دولة أخرى فإن الولاية تكون للرئاسة الدينية في هذه الدولة الأخرى.

٢- نصت المادة ١٨ من قانون الأحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في مصر على ما يأتى:

(١) يراجع كتاب قضاء الأحوال الشخصية للطوائف الملية للمشتار أحمد بك صفوت الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ ص ٨٣، ٥٢.

ولا يجوز الطلاق الا بحكم من المجلس العمومى وفى الحالتين الآتيتين:

أولاً: إذا زنى أحد الزوجين وطلب الطلاق الزوج الآخر.

ثانياً: إذا إعتنق أحد الزوجين ديانة أخرى غير الديانة المسيحية وطلب الزوج الآخر الطلاق.

وجدير بالذكر أن المجلس العمومى للطائفة لم يعد له ولاية الحكم فى مسائل الأحوال الشخصية منذ صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية، واصبح الاختصاص للمحاكم الوطنية وحدها.

والزنا هو السبب الأول من أسباب التظليق فى شريعة الانجىلين وزنا الزوج كزنا الزوجة كلاهما مؤد للطلاق.

ولكن يشترط للحكم بالطلاق أن يكون المدعى هو من لم يقع فى الزنا والا كان مستفيداً من خطئة.

ولا يختلف الحكم فى هذه الحالة عنه فى حالة الطلاق للزنا فى شريعة الأقباط الأرثوذكس.

والسبب الثانى من أسباب الطلاق هو الخروج عن الدين المسيحى وقد كان المجلس الملى للطائفة الانجيلية يقر هذا السبب موجبا للتظليق ولو كان الخروج إلى الإسلام.

أما بعد الغاء المحاكم المالية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فلا يمكن تطبيق هذا النص إذا أن خروج أحد الزوجين عن الدين المسيحى يجعل الزوجين مختلفين فى الديانة ومن ثم يتعين تطبيق احكام الشريعة الإسلامية عملا بنص المادة السادسة فقره اولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية والمادة الثالثة من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ وليس فى الشريعة الإسلامية ما يعتبر تغيير الديانة سببا موجبا للتفريق بين الزوجين الا إذا كان التغيير من الدين الإسلامى إلى دين آخر فإنه فى هذه الحالة يعتبر مرتداً وفُرق بينه وبين الزوج الاخر سواء كان الأخير مسلماً أو غير مسلم.

بطلان الزواج وانحلاله لدى الطوائف الكاثوليكية

أولاً: الطوائف الكاثوليكية فى مصر سبعة هي: القبط والروم والموارنة واللاتين والارمن والسريان والكلدان^(١) ويجمع هذه الطوائف امور أهمها:

- ١- الاعتراف بالرياسة العليا للبابا فى روما.
- ٢- وحدة الاعتقاد الدينى فى جميع العقائد على الاطلاق.
- ٣- وحده قانون الزواج فهى تتبع شريعة كنسية واحده.
- ٤- وحده نظام المحاكم الكنسية التى تحكم فى مواد الزواج.
- ٥ - عدم اجازة الطلاق عندهم جميعا والاستعاضة عنه بالتفريق الجسمانى فهم يعتقدون بعدم انحلال الزواج الا بالموت.
- ٦- إتحاد احكام الزواج على وجه العموم.

ويرجع اختلافها إلى اسباب جنسية ولغوية والخلافات بينهم قليلة ترجع إلى الطقوس والاجراءات الكنسية فقط لا إلى عقائد أساسية.

ثانياً: الزواج لدى الطوائف الكاثوليكية خاضع لاحكام الشريعة الكنسية وقد كانت احكام هذه الطوائف مبثّره فى بعض المراجع حتى جمعها المرحوم فيليب بك جلاد فى كتاب واحد عنوانه: مختصر القواعد الأساسية فى الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية.

واهم احكام هذه القواعد تحريم الطلاق لآى سبب كان وعدم انحلال رابطة الزوجية الا بالموت وهو بذلك يخالف جميع الاديان الأخرى وسائر المذاهب المسيحية.

ويستعاض عن الطلاق بالتفريق الجسمانى^(٢) وهو المباحة بين الزوجين فراشا ومائده وسكنا وأسباب التفريق عندهم توازى أسباب الطلاق عند الطوائف الأرثوذكسية وهى:

(١) قضاء الأحوال الشخصية للطوائف المليّة للمنتشر أحمد بك صفوت الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ ص ٨٧ وما بعدها.

(٢) يراجع كتاب «موسوعة كمال البنا طبعة سنة ١٩٩٤ ص ٣٨٣ وما بعدها.

١- الزنا.

٢- الخروج عن الدين الكاثوليكي.

٣- تربية الاولاد فى شيعة غير كاثوليكية.

٤- معيشة الاجرام المزرية بالشرف.

٥ - الخطر على هلاك النفس والخطر على هلاك الجسد وسؤ المعاملة لدرجة تجعل

المعيشة صعبة جدا.

ثالثا: وجدير بالذكر أن عدم انحلال رابطة الزواج عند الطوائف الكاثوليكية إنما تكون للزواج الصحيح - أما الزواج الباطل أو الفاسد لفقد ركن من اركانه أو شرط من شروط صحته فإنه يجوز الحكم ببطلانه أو انحلاله وقد امر الشارع المصرى بعدم سماع دعوى طلاق الزوجين غير المسلمين إذا كان احدهما أو كليهما لا يدين بالطلاق ومن المسلم به أن الديانة الوحيدة التى لا تدين بالطلاق هى الكاثوليك (تراجع المادة / ١٧ فقرة / ٣ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠).

رابعا: الموانع المبطللة للزواج لدى الطوائف الكاثوليكية.

١- صغر السن عن السن القانونى وهو ١٨ سنه للرجل و١٦ سنة للبنات واختلاف الدين ووجود زواج سابق وكون أحد الزوجين راهبا والقربة الدموية بين الأصول والفروع والقربة الروحية والقربة المعمودية بين المعمد وشبيهه وهو من يصاحبه عند التعميد.

٢- الموانع الشخصية كالعجز مطلقا كان أو نسبيا من قبل الرجل أو المرأة.

٣- وجود زواج آخر بين أحد الشخصين اللذين يريدان الزواج وبين شخص ثالث.

٤- خطف الرجل للمرأة مانع مبطل وأن كان المانع يزول إذا رضيت المرأة بالزواج من الرجل عندما تعود اليها حريتها.

٥ - ارتكاب الزنا بين رجل وامرأة يمنعها من الزواج إذا كان احدهما مرتبطا من قبل بزواج صحيح.

٦- وجود عيب جوهري فى الرضا مثل أحوال الخطأ فى الشخص والاكره على القبول.

٨ - عدم حضور الكاهن المرخص له باجراء العقد.

والموانع الموضحة فى البند رقم ١ يجوز التفسيح من بعضها أى رفع الحرمة منها ويكون ذلك بقرار من الاسقف أو البطريك أو من البابا حسب الأحوال، فلا تكون هذه الأسباب موجبة للبطلان الا فى حالة عدم صدور هذا التفسيح.

خامساً: انحلال الزواج^(١)

تميز شريعة الكاثوليك انحلال الزواج فى حالتين:

اولهما: فى حالة ترهب أحد الزوجين.

ثانيهما: بمعرفة البابا لسبب عادل بناء على طلب الزوجين أو أحدهما.

وانحلال الزواج يختلف عن بطلانه، فبطلان الزواج يكون لعدم استيفاء شروط الصحة فيه اما انحلال الزواج فيتم رغم صحة الزواج إذا لم لا يستوف الشرطان الخاصان بالزواج وهما أن يكون الزواج الصحيح مقرراً وأن يكون الزواج الصحيح مكتملاً.

معنى الزواج المقرر: يقال لزواج المعتمدين الصحيح مقرراً. فالمقرر هو ما انعقد بين المسيحيين خالياً من الموانع المبطللة ولم يكن قد حصل جماع بين عاقدة. وقيل له مقرر لأن الكنيسة تعترف به مقرره له. فالزواج المقرر هو الذى يتم بين معتمدين وهما اللذان تم عمادهما لدى الكنيسة الكاثوليكية. فإذا تم الزواج بين غير معتمدين كان زواجاً غير مقرر.

معنى الزواج المكتمل: الزواج المكتمل هو الذى يتم بموجبة دخول الزوج بزوجته فإذا لم يتم الدخول فلا يصبح مكتملاً.

ومن جماع ما تقدم بين أنه إذا كان الزواج قد انعقد بين معتمدين ودخل بزوجته لا يجوز انحلاله ما دام قد توافرت أركان صحته.

(١) مبادئ الأحوال الشخصية للأستاذ أيهاب حسن إسماعيل الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧ ص ٢٣٤ وما بعدها.

سادسا: المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان أو دعوى الانحلال بعد الغاء المحاكم الملية أو المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ أصبحت المحكمة الابتدائية بالمحاكم الوطنية هي المختصة بنظر دعوى البطلان ودعوى الانحلال بين الطوائف الكاثوليكية فى الديار المصرية طبقا لنص المادة ٨ من قانون الالغاء المذكور وبالتالي ينظر استئناف الحكم فى تلك الدعاوى أمام محاكم الاستئناف العالى المصرية ولم يعد للمحاكم الكنسية الرسولية أية ولاية قضائية فى نظر دعاوى بطلان الزواج المقرر بين المسيحيين^(١) وبالتالي فقد زال الاختصاص للكرسى البابوى بنظر تلك الدعاوى كما قررت ذلك صراحة المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥.

(١) الطلب رقم ٥ سنة ٢٥ ق اختصاص جلسته ٢٥/٢/١٩٥٦ السنة ٧ ص ٢٤.

الطلاق بالارادة المنفردة لدى المصريين غير المسلمين فى قضاء النقض

(١) متى كان الحكم قد استخلص من اوراق الدعوى وفى حدود سلطته الموضوعية أن الزوج انضم إلى طائفة الأقباط الانجلييين قبل رفع الدعوى بينما تنتمى الزوجة إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس وكلاهما يدين بالطلاق وطبق فى شأنهم أحكام الشريعة الإسلامية وهى تجيز للزوج أن يطلق زوجته بارادته المنفردة - فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

(الظمن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٦٣/٢/٦ السنة ١٤ ص ٢١٨).

(والظمن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦ السنة ١٦ ص ٦٢٨).

(٢) اقرار الزوج غير المسلم بوقوع الطلاق فى تاريخ معين ومعاملته باقراره لا يتأتى الا بعد ثبوت اختلاف الزوجين فى الطائفة أو الله قبل رفع الدعوى.

(الظمن رقم ٣٠ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٦٤/١/١٥ السنة ١٠ ص ٨٣).

(٣) المنصوص عليه شرعا أنه اذا لم تقم بينه على إيقاع الزوج الطلاق فى الزمن الماضى الذى اسنده فإن عدة المطلقة تبدأ من وقت اخبار الزوج أو اقراره بالطلاق لا من وقت الاسناد.

(الظمن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ السنة ٢٨ ص ١٢٨٨).

(٤) إذا كان الثابت أن المطعون عليه انضم إلى طائفة الروم الارثوذكس فى ١٣/١/١٩٧٣ وأنه اوقع على الزوجة طلاقه فى ١٨/٢/١٩٧٣ وأنه يستشف من هذا التقارب من التاريخين ظهور تربية التحايل لدى الأمر الذى دفع رئاسة الجهة الدينية اتى إنضم إليها لا بطلان انضمامه فى ١٦/٥/١٩٧٣ بأثر رجعى فى حدود السلطات

الباقية لها فانه يترتب على ذلك أن تغييراً فى طائفته لم يحصل وبالتالي لا يجوز له ايقاع الطلاق بارادته المنقرده.

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ٩/٣/١٩٧٧ السنة ص ٦٥٤).

(٥) إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بانضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الارثوذكس إلى الشهادة المورخة فى .. ورتب على ذلك أن الطاعة والمطعون ضده مختلفا الله مما يجيز التطبيق بالارادة المنفرده تطبيقا لاحكام الشريعة الإسلامية وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من حق الرئيس الدينى للملة أن يبطل الانضمام بعد قبوله واعتباره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جدتيه وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لشهادة إلغاء الانضمام المقدمة من الطاعة إلى محكمة الاستئناف مع أنها تنطوى على دفاع جوهري قد يكون من شأنه تغيير وجه الراى فى الدعوى فإنه يكون قاصر التسبيب.

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٩/١١/١٩٧٥ السنة ٢٦ ص ١٤٥٣).

(٦) لقاضى الموضوع الحق فى مراقبة الأسباب التى حدثت بالجهة الدينية على إلغاء قرار الانضمام ايا كان الوصف الذى تطلقه عليه، للتحقق من أنه صدر فى نطاقه ولم يخرج عنه واستهدف الحيلولة دون التحايل على القانون وحتى لا يمثل الالغاء قيداً على مبدأ حرية العقيدة والمساس به.

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ٢٦/١/١٩٧٧ السنة ٢٨ ص ٢٩٦).

(٧) تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وابداء الرغبة فى الانتماء إلى الطائفة أو الملة الجديدة وإنما الدخول فيها بقبول الانضمام إليها من رئاستها الدينية المعتمدة.

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية جلسة ٩/٤/١٩٨٥).

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية جلسة ١١/٦/١٩٨٥).

(والطعن رقم ٧١ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٨٦).

(٨) مؤدى نص المادة/ ٩٩ فقره/ ٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى أن يكون الطلاق مشروعاً من مله الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضى إذا أن الملل الوحيدة التى لا تجيز التطليق هى مله الكاثوليك وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشرعية الزوجين عند اختلافهما فى الطائفة أو الملل الا لبحث دينونتهما بوقوع الطلاق فقط.

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية جلسة ٦ / ٢ / ١٩٦٣ السنة ١٤ ص ٢١٠ والطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية جلسة ٦ / ٢ / ١٩٦٣ السنة ١٤ ص ٢١٨ والطعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية جلسة ٦ / ٢ / ١٩٦٣ السنة ١٤ ص ٢٢٣).

(٩) أن المطعون عليه وأن أشار فى صحيفة دعواه إلى أنه من حقه عملاً بأحكام الشريعة الإسلامية أن يوقع طلاق زوجته الطاعنة بآرادته المنفردة إلا أنه لم يورد فيها أنه قد أوقع الطلاق عليها فى تاريخ معين بلفظة الصريح أو بلفظ آخر يفيد وهو ما خلت منه كذلك سائر الاوراق فإن الحكم المطعون فيه إذ إرتضى رغم ذلك باثباته طلاق - المطعون عليه للطاعنة يكون قد اقام قضاءه على واقعة لا أصل لها فى الاوراق الامر الذى ادى إلى الخطأ فى تطبيق القانون مما يطله وبوجب نقضه.

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٥).

(١٠) الطلاق شرعاً هو حل رابطة الزوجية الصحيحة بلفظ الطلاق الصريح أو بعبارة تقوم مقامه ممن يملكه وهو الزوج أو النائب عنه.

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٥).

هل يجوز الحكم بالطلاق للضرر وسوء العشرة لزوجين

غير مسلمين يدينان معا بوقوع الطلاق ولو كانت

الأسباب غير التي وردت في اللوائح الكنسية؟

تمهيد: المقرر فقها وعليه عمل غالبية المحاكم أن شرائع غير المسلمين تأخذ بمبدأ التحديد القانوني لأسباب التطلق - فلا يفسخ عقد الزواج إلا بحكم ولأسباب بعينها وأن القواعد التي يتكوّن منها هذا النظام إنما هي قواعد أمره لا يملك الزوجان الاتفاق على مخالفتها.

وكان مؤدى التحديد القانوني للطلاق أن اعتبرت المحاكم عقم أحد الزوجين ليس من أسباب التطلق في شريعة الأقباط الارثوذكس، كما اعتبرت التفاوت في السن لا يصلح سببا للطلاق.

غير أن هناك إتجاه جرى عليه قضاء بعض المجالس المالية قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغائها اجازت هذه المجالس التطلق للضرر وسوء العشرة ولأسباب غير التي وردت في اللوائح الكنسية من ذلك:

١- اصدر المجلس الملى العام فى ٢٨ / ٢ / ١٩٥٠ حكما بتطبيق زوجة من زوجها وجاء به ما نصه:

أن المجلس الملى يرى أنه لا فائدة ترتجى من وجود رابطة الزواج وأنه لا مناص من الفصل بين الزوجين حسما للخصومة بينهما والتي وقفا بسببها أمام المحاكم الجنائية ولهذا يكون الحكم المستأنف فى غير محلة ويتعين الغاؤه والحكم بالفصل بين الطرفين.

(حكم المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس فى ٢٨ / ٢ / ١٩٥٠ فى الدعوى رقم ١٩٤٩ / ٢٨٣ والمشور بكتاب شرح مبادئ الأحوال الشخصية للطوائف المالية للاستاذ ايهاب إسماعيل طبعة سنة ١٩٥٧ ص ٢١٧).

٢- اصدر المجلس الملى الفرعى بالقاهرة فى دعوى اقامها زوج على زوجته بعد خمسة أيام فقط من الزواج طلب فيها الحكم اصليا بىطلان الزواج لثبوت عدم بكاراة

زوجته واحتياطيا التطبيق وقد قضى المجلس الملى بالتطبيق رغم قصر المدة بين الزواج وبين رفع الدعوى وجاء به ما نصه:

وحيث أنه ليس فى الدعوى ما يقطع بصحة ما نسبته الزوج لزوجته من أنها كانت قبل زواجها ثيبا.

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم برفض طلب بطلان الزوج الا أنه نظرا لما وصل إليه الأمر بعد ما أثاره كل من الطرفين يرى المجلس الملى أن الحياة أصبحت مستحيلة بينهما ويتعين لذلك الحكم للمدعى بطلبه الاحتياطى وهو فصله عن زوجته.

(حكم المجلس الملى الفرعى بالقاهرة جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٩٥ فى الدعوى رقم ١٩٥٤ / ٦٥٧ والمنشور بالمرجع السابق ص ٢١٧).

٢- الذى نراه أنه لا يجوز حرمان أحد الزوجين غير المسلمين من حق طلب الطلاق من الزوج الآخر عند توافر مبرراته وثبوت فشل الزوجية واستحالة العشرة بينهما ولو كانت الأسباب التى يستند إليها غير التى وردت فى اللوائح الكنسية للأسباب التالية:

أولا: أن أسباب التطبيق فى التشريعات الملية أنما تهدف جميعها إلى رفع الضرر الواقع على أحد الزوجين أو كليهما وذلك بالتفريق بينهما - فإذا ثبت أمام القاضى سبب فشل الزوجية وقد تباعد الزوجان وجب المصير إلى الطلاق - فإن تعليق الزوجة مسلمة كانت أو غير مسلمة هكذا لا هى زوجة ولا مطلقة مع محافظتها على العفة والشرف أمر لا تحتمله الطبيعة فى الاعم الاغلب.

ثانيا: أن توسع رجال الدين المسيحي والمجالس الملية السابقة فى أسباب الطلاق يرجع إلى اعتناقهم للحكمة التى أرساها النبى سليمان بن داود فى قوله: أن لم بين الرب البيت فباطلا يتعب البنائون (المزمور ١٢٧).

ثالثا: أن الاحكام الصادرة من المجالس الملية الملغاه - بالطلاق فى غير الأحوال التى وردت على سبيل الحصر فى المراجع الكنيسة - تعتبر من شريعة طائفة هذه المجالس الملية والتى احوالت إليها المادة السادسة فقره ٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المجالس الملية واوجبت تطبيقها على الحالات المماثلة التى ترفع إلى

المحاكم الوطنية بعد الغاء المحاكم المالية المذكورة، ولا يغير من هذا النظر أنه الغى بالقانون رقم ٢٠٠٠، فقد ورد بهذا القانون نص مماثل أوجب العمل بشريعة هذه الطوائف.

رابعا: إذا كان من الجائز للزوج غير المسلم أن يوقع الطلاق بإرادته المنفردة على زوجته غير المسلمة عند اختلافهما طائفة أو ملة وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية فإن ابقاع القاضى للطلاق يكون جائزا أيضا متى استند طالب الطلاق إلى أسباب مبررة نزولا على حكم الشريعة الإسلامية أيضا والتي تعتبر القانون الاساسى للأحوال الشخصية فى مصر وهى تبيح الطلاق - وحرمان أحد الزوجين غير المسلمين من هذا الحق رغم أن الطلاق مباح فى ديانته ورغم توافر مبرراته يعد تناقضا غير مقبول - كما أنه يعد كذلك فى رأينا مخالفا للنظام العام.

٤- واحسن ما قيل فى هذا الخصوص ما جاء فى حكم محكمة الزقازيق الكلية فى عام ١٩٥٦ فى اعقاب الغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية - فقد ورد به ما نصه:
«ولما كان الزواج كما حضت عليه الاديان السماوية كافة ورفعته من أسس المجتمع الانسانى إلى مكان على من بين نعم الله على عباده بما تهيئه لهم من تعاطف ومودة.

كما وأنه لما كان من الأسس الأنسانية العليا التى قامت عليها الاديان جميعا صيانہ النفس ورعايتها ومنع الاضرار بها بل والحض على التراحم والمحبة، لما كان ذلك وكان المعلول يتبع علته وجوداً وعدمأ فإن رباطاً يستهدف الشارع من قيامه الاصلاح والتواد فاذا به ينقلب سبيلا للمضادة والارهاق لجحدير اخذاً بسديد أسس التشريع السماوى بالانفصام درءاً لإستفحال الضرر المنهى عنه فى الشرائع جميعها. من أجل ذلك كان لا حرج فى شريعة المسيح عليه السلام وهو الذى بعث رحمة وهدى للعالمين فى فصم عرى الزوجية حيث يترتب على استمرارها من الاضرار ما يفوق تلك المترتبة على انفصامها وإلا إنقلب الزواج فى بعض صورة سوط عذاب وهو ما ينزه عنه الشارع الذى ما وضع الاحكام الراحمة بالناس واصلاحا لامورهم ولا وجه بعد ذلك لما يتجه إليه البعض من قصر الطلاق فى شريعة الأقباط الارثوذكس على

حالة الزنا بمقولة الاخذ بما ورد في الانجيل المقدس ذلك أنه وأن كان من المروى عن السيد المسيح عليه السلام قوله أن من طلق زوجته لغير علة الزنا يجعلها تزنى الا أن ذلك لا يعدوا وأن يكون مظهرا من مظاهر النغيض الشديد في الطلاق الذي لم يجره الله الا في أضيق الحدود ولأقوى الدوافع دون أن ينطوى بذاته على معنى التحريم للطلاق باستلزام السبب المجيز لابقاعه مبلغ الزنا في خطره أو جسامته فليس يكفى من الضرر ما هو محتمل بل يتعين ارتقاؤه إلى حد من الجسامة يضحى معه استمرار العشرة ضربا من الارهاق النفسى أو المادى الذى لا قبل لاحد باحتماله وليس فى ذلك كله مساس بقدسية الزواج فى الشريعة المسيحية بل هو فى الواقع تمكين لها وارتفاعاً بها عن مواطن العطب».

وهكذا انتهت محكمة الزقازيق^(١) إلى القول بجواز الحكم بالتطليق فى غير حالة الزنا.

(١) الزقازيق الكلية جلسته ٢٧/١/١٩٥٦ فى الدعوى رقم ٥٦/٢٢٣ ك برئاسة الاستاذ/ عدلى نسيم رئيس المحكمة وعضوية الاستاذين عدلى بغدادى وأمين عليوه القاضيين.